] أدخل ترويسة منظمتك / أدخل الشعارات الخاصة بالمنظمات الموقّعة على الرسالة[

]صفة المستلم – مثلًا وزير خارجية (اسم الدولة)/ رئيس وزراء (اسم الدولة) [

]اسم المسؤول – استخدم الصفة الرسمية عند الاقتضاء – مثلًا سعادة النائب للسياسيين وما إلى ذلك [

السيد ]يُكتب الصفة الملائمة في بلدكم لوزراء الحكومة[

**طلب المشاركة البناءة والفعّالة مع فريق الأمم المتحدة العامل الحكومي الدولي في صياغة معاهدة دولية تُعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات**

بالنيابة عن ]يُكتب اسم المنظمة (المنظمات)[، ندعو، وبكل احترام، حكومة ]يُكتب اسم البلد[ للمُشاركة الفعّالة والبناءة مع فريق الأمم المتحدة العامل الحكومي الدولي في العمل على وضع معاهدة دولية تُعالج الانتهاكات التي ترتكبها الشركات لحقوق الإنسان. يُذكر أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنشأ الفريق العامل الحكومي الدولي بموجب [القرار رقم 26/9](http://www.business-humanrights.org/media/documents/ecuador_%26_so._africa_resolution_ec_sa_24_06_14.doc) عام 2014، وسيلتئم الفريق العامل هذا العام في جنيف من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

]عّرف عن نفسك: (1) إن كنت مجموعة من المنظمات، اكتب جملة هنا تصف فيها نوع المنظمة الموقِّعة على هذه الرسالة/ مثًلًا " إن الموقعين على هذه الرسالة هم مجموعة من منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وغير ذلك، ملتزمة بضمان الحؤول دون انخراط الشركات في أنشطة تؤثر سلبًا على حقوق الإنسان أو البيئة، وبإخضاعها للمساءلة عن سلوكها لدى حصول هذا النوع من الانتهاكات"، **أو (2)** في حال كنت منظمة واحدة، قدّم بعض التفاصيل الموجزة عن مؤسستك، ومقرها، ومجال تركيزها، وغير ذلك.[

إن انضمامكم إلى هذا الاجتماع ومشاركتكم الفعّالة مع ممثلي حكومات سائر الدول، فضلًا عن ممثلي المجتمع المدني يُظهران دوركم القيادي في الارتقاء بالإطار الدولي لحقوق الإنسان بشأن مساءلة الشركات، ويؤكدان التزامكم في تعزيز هذا الإطار وضمان تحقيق التنمية المستدامة والاستثمار المسؤول في بلدكم في الوقت عينه. كما إنّ دعمكم لهذه العملية التي يقوم بها الفريق العامل الحكومي الدولي سيترك أثرا وطنيًا وعالميًا في عدد من الطرق المهمة من بينها ما يلي:

* **تعزيز الإطار الدولي لحقوق الإنسان المتعلق بنشاط الشركات:** إنّ اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والأعمال التجارية يعكس التزام الدولة بتوفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان والاعتراف بأن المؤسسات التجارية ذاتها تتحمل مسؤولية احترام حقوق الإنسان. مع ذلك، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة الشركات تُرتكب في سائر أنحاء العالم، وعمليات قمع أنشطة حقوق الإنسان التي تتصدى لهذا النوع من الانتهاكات في تزايد. كذلك لا تزال العقبات التي تحول دون الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف مُشكلةً تعترض الأفراد والمجتمعات المحلية في كثير من البلدان. إنّ المعاهدة المقترحة تُكمِّل الالتزامات الطوعية القائمة بشأن تنظيم الشركات، ولكنها تمثّل في الوقت عينه اعترافًا عالميًا بأن المطلوب هو القيام بمزيد من العمل الملموس.
* **الاعتراف بشواغل حقوق الإنسان الرئيسة المتعلقة بأنشطة الشركات ومعالجتها:** ]إن وجدت أنه من الملائم والآمن إدراج دراسة حالة، أضِف بعض التفاصيل المختصرة عن دراسة حالة معروفة ومسندة تعرض انتهاكًا لحقوق الإنسان ارتكبته في بلدك شركة محلية أو أجنبية، وذلك بغية توفير مثال يُبيّن لحكومتك السبب الذي يدعوها إلى دعم إبرام معاهدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي حال إدراج دراسة الحالة، ندعوك إلى اختيارها بعناية بحيث تُشجع هذه الدراسة حكومتك على إدراك الحاجة إلى هذه المعاهدة، ولا تضعها في موقف دفاعي بشأن الوضع الوارد في المثال. ويجوز بدلًا من ذلك عرض دراسات حالة مسندة من بلدان أخرى، و/أو تقارير عن المدى العالمي الذي وصلت إليه انتهاك الشركات لحقوق الإنسان، وذلك لتوضيح المشاكل القائمة وتوضيح الحاجة إلى المعاهدة.[
* **توفير اليقين للشركات:** لا ينبغي أن تشعر الشركات التي تمارس عملياتها بمسؤولية بالقلق إزاء وضع إطار تنظيمي حقوقي معزز. في الواقع، إنّ الكثير من الشركات التي تحترم حقوق الإنسان ترى أن من العدل والانصاف أن تخضع كل الشركات الأخرى للمعايير عينها. وعليه، إنّ وضع إطار دولي واضح وملزم لحقوق الإنسان بشأن أنشطة الشركات يُوفر معايير متساوية، ومن ثمّ فرصًا متكافئة للشركات العاملة في سائر الدول، ويدعم المنافسة المنصفة بين الشركات ويُجنب الدول في أنحاء العالم الدخول في "سباق تنظيمي نحو الهاوية".

بناء على ما تقدّم، ندعكوم إلى إظهار تمسككم القوي بالالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان في ]اسم البلد[، وتوجيه رسالة دعم واضحة إلى أولئك المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الشركات عن طريق ](يُحذف إن اقتضى الأمر) مواصلة عملكم/الانضمام إلى الدول الأخرى في[ الانخراط البناء والفعّال في عملية الوصول إلى المعاهدة التي يقوم بها الفريق العامل الحكومي الدولي. لقد آن الآون للوقوف إلى جانب غيركم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكفالة التمتع بحقوق الإنسان في الممارسة العملية باتخاذ خطوات استباقية تضمن احترام الشركات الوطنية وعبر الوطنية لحقوق الإنسان وتعرضها للمساءلة القانونية عند مخالفتها لذلك.

لذا ندعوكم، وبكل احترام، إلى طرح المسائل التالية في المفاوضات حول المعاهدة التي ستجري في خلال دورة الفريق العامل الحكومي الدولي المقبلة التي ستعقد في جنيف: ]تُكتب أولويات المجتمع المدني في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة – يُمكن الاستعانة [بالتقرير الجماعي](https://www.escr-net.org/sites/default/files/submission_igwg_english.pdf) لعام 2016 الذي رفعه الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات إلى الفريق العامل الحكومي الدولي بوصفه نقطة انطلاق،ويُمكن الاطلاع على وثائق الدعوة الأخرى والحصول على الدعم بزيارة [صفحة الفريق العامل](https://www.escr-net.org/ar/corporateaccountability/corporatecapture/khsys-hymn-lshrkt) المعني بمساءلة الشركات على الانترنت[

وأخيرًا سيكوم من دواعي سرورنا تزويدكم بمعلومات إضافية، ونتطلع إلى إجراء حوار بناء حول هذه المسائل، وذلك دعمًا لمشاركة ]يُكتب اسم بلدك[ في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة. ]إنّ كان لديك أي وثائق خاصة تتعلق بالدعوة إلى إبرام هذه المعاهدة، يُرجى تزويدنا بنسخ عنها أو إدراج الروابط في هذه الرسالة. وفي حال شعرت أن ثمة فائدة، لا تتردد في طلب الاجتماع مع الموظف المدني في الوزارة الرئيسة و/أو اسم الوزير المناسب والتي تُرجح أن تكون وزارة الشؤون الخارجية.[

نشكر لكم حسن اهتمامكم بهذه المسألة المهمة.

 مع خالص التقدير

 ]اسم المنظمة (المنظمات) الموقّعة على هذه الرسالة والمؤيدة لها[